TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/39(2)L.1/Add.2
24 March 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون ، الجزء الثاني
جنيف ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣
البند ١٣ من جدول الاعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين

المعقود في قصر الامم ، جنيف ،
من ١٥ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣

المقرر: السيد يانمالي براساد لاكول (نيبال)

اضافة

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني -	متابعة المقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته التاسعة والثلاثين (مقرر المجلس ٣٩٩(د-٣٩) المؤرخ في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣) بشان إنشاء فريق عامل مخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح (البند ٧ من جدول الاعمال)	١ - ١٧	٣

الفصل الثاني

متابعة المقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين (مقرر المجلس ٣٩٩ (د-٣٩) المؤرخ في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢) بشأن انشاء فريق عامل مخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١ - كانت الوثائق التالية معروضة على المجلس من أجل النظر في هذا البند:

"تقرير عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح ، أعدته أمانة الأونكتاد استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٢(أ) من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٩(د-٣٩)" (TD/B/39/(2)/20) ؛

"الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح: مشروع اختصاصات[(أ)] - مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/39(2)/Misc.1) .

٢ - قال ممثل شيلي إنه وإن كان مشروع اختصاصات الفريق العامل المخصص يمثل أساسا جيدا للمناقشة إلا انه يقترح أن يشمل المشروع النقاط التالية:

(أ) حملة تثقيفية من أجل توعية البلدان بأن نزع السلاح هو عملية استثمارية ؛

(ب) تحليل لجوانب التحويل الاقتصادية والتقنية والمالية والبيئية ؛

(ج) اشتراك الحكومات في وضع السياسات والقوانين اللازمة لتسهيل نزع السلاح ؛

(د) زيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة وقيام الأونكتاد بانشاء شبكة معلومات ، تحقيقا لهذا الغرض ؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية من أجل تسهيل التحويل ؛

(و) دراسة التأثير الشامل لعملية التحويل على التجارة العالمية ؛

(ز) إنماء وعي القطاع العسكري وقطاع الأعمال بضرورة اعتماد سياسات على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي والعالمي تتعلق بفوائد نزع السلاح والتحويل ؛

(ح) تحليل الدور الذي تلعبه الصناعة العسكرية في الاقتصادات الدولية والوطنية في الأجلين المتوسط والطويل ؛

(ط) تعزيز التنسيق اللازم بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة ؛

(ي) كفالة التنسيق المناسب بين الفريق العامل المخصص واللجان الدائمة والأفرقة العاملة الأخرى .

٣ - وأوضح في الختام أن الأمن الدولي مفهوم واسع يشمل جوانب عديدة غير عسكرية . وأن ربح استتباب السلام يمكن أن يساعد في اتاحة قدر أكبر من الموارد المالية لفائدة المجتمع الدولي بأكمله ، ومن ثم يؤدي إلى تحسين الظروف لصالح السلم والاستقرار .

٤ - وركز ممثل الاتحاد الروسي على الأهمية الخاصة للنجاح في تحويل القدرات العسكرية من أجل احراز المزيد من التقدم على صعيد الاصلاحات الاقتصادية في بلده . وقال إن النجاح في هذا المسعى لا يعتمد فقط على الجهود المحلية وإنما يعتمد أيضا على الدعم الخارجي في إطار التعاون الثنائي والاقليمي والمتعدد الأطراف ، بما في ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة . وأشار إلى أن بلده تناول من هذه الزاوية القضية المعقدة المتمثلة في دور الأونكتاد في ذلك المجال في كرتاخينا كما يتناول هذه القضية في الدورة الحالية للمجلس .

٥ - وقال إن وفده يشعر بالارتياح إزاء الوثائق التي أعدتها الأمانة ويؤيد الاستنتاجات الواردة فيها ، وبوجه خاص ، مقولة أن الأونكتاد ينبغي أن يركز على الجوانب من التحويل المتعلقة بالتجارة والتنمية ، وأن الشطر الكبير من أنشطة الأونكتاد في ذلك المجال ينبغي أن ينجز ، في المستقبل القريب على الأقل ، داخل الفريق العامل المخصص الذي أنشئ مؤخرا . وأن مشروع الاختصاصات يمكن أن يستخدم كأساس لإجراء المفاوضات ، وأنه مع بعض الاضافات الطفيفة يلقى القبول من الاتحاد الروسي . وشدّد أيضا على أن عملية التحويل العالمية واشتراك البلدان النامية في هذه العملية سوف يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ، كما يهيء ظروفا أكثر مؤاتاة لتوسع التجارة ونقل التكنولوجيا وإنشاء المشاريع المشتركة والتعاون ، الخ .

٦ - أما فيما يتعلق بعدم تعميم تقدير ما يترتب على إنشاء الفريق العامل المخصص من آثار فيما يتعلق بالموارد ، قال إن وفده لا يعتبر هذه المسألة عقبة لا يمكن تذليلها من أجل بدء أعمال الفريق العامل المخصص . ومن رأيه ، أن قضية إعادة توزيع الموارد القائمة من أجل توفير ما يلائم من الخدمات للفريق العامل المخصص يمكن أن تترك لتقدير الأمين العام للأونكتاد شريطة ألا تكون إعادة التوزيع هذه على حساب عمل الهيئات الحكومية الدولية الاخرى . وقال إنه يشارك في الرأي الذي أُعرب عنه في البيان العام لمجموعة الـ ٧٧ في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ ومؤداه أن مقرر المجلس ٣٩٩(د-٣٩) كان الخطوة الأولى فقط في تطوير أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح والتحويل ، وأنه يتعين على المجلس أن يتخذ الآن الخطوة التالية الحاسمة في نفس هذا الاتجاه .

٧ - وأشار ممثل اليابان إلى أن البلدان النامية حُثّت في التزام كرتاخينا على تقليل انفاقها العسكري المفرط ، وقال إنه ينبغي للبلدان المتقدمة وللبلدان النامية على السواء أن تمنح أولوية أعلى للتنمية الاقتصادية والحماية البيئية والاحتياجات الاجتماعية الأخرى . وأضاف أن اليابان ستقوم ، وفقا لميثاق المساعدة الانمائية الرسمية الذي وضعته في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، بايلاء اهتمام أوثق للاتجاهات التي تتبدى في النفقات العسكرية لدى منحها المساعدة الانمائية الرسمية إذ أن هناك تدقيقا متزايدا من جانب الجمهور في اليابان في سياسات المعونة . وقال إن الأونكتاد يستطيع بفضل عالمية العضوية فيه أن يلعب دوراً فريداً في مجال التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح ، وبوجه خاص فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالتحويل وتبادل الخبرات الوطنية بشأنه . وسوف يكون من المفيد أيضا إنشاء قاعدة بيانات احصائية . وقال إنه يتعين أن تكون للفريق العامل اختصاصات محددة بوضوح تام بالاعتماد على الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات الأخرى ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية .

٨ - وقال ممثل كندا إنه بما أن المجلس قرر أن الفريق العامل المخصص لن يمارس أنشطته العملية حتى تأخذ برامج السنتين الأولية التي تضطلع بها الأفرقة العاملة الأخرى مجراها الطبيعي ، فإنه يرى ان أي مناقشة بشأن هذا البند سابقة إلى حدّ ما لأوانها . وأشار إلى أن تقرير الأونكتاد لا يقدم أي تقدير لما يترتب على إنشاء الفريق العامل من آثار فيما يتعلق بالموارد طبقا لما يقتضيه مقرر المجلس ولا أي جدول زمني لأعماله ، وأنه إلى أن يتم توضيح هاتين النقطتين لا يستطيع أن يؤيد بدء الفريق العامل لأعماله . وأن الثغرة التي يتصف بها العمل في هذا المجال في منظومة الأمم المتحدة لا ينبغي أن يسدها الأونكتاد وحده . وينبغي للأونكتاد - وفقا لولايته وللمجال الذي يختص فيه بميزة نسبية - أن يقتصر على ما يترتب على التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح من آثار على التجارة والتنمية والنمو الاقتصادي العالمي . كما ينبغي له - حيثما يكون ذلك ممكنا - أن يستفيد من النتائج التي توصلت إليها مؤسسات أخرى في هذا الصدد . وأشار إلى الفقرة ١٥ من تقرير الأمانة فقال: إن الاونكتاد ينبغي أن يركز اهتمامه على البند الفرعي (أ) ، وأنه من الأفضل أن يترك البند الفرعي (ب) لتتناوله الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة . وقال إن البندين الفرعيين (ج) و(د) ، والفقرة ٤ من مشروع الاختصاصات طموحة بشكل مفرط في الوقت الحالي ، نظرا لحجم العمل الذي ينبغي أداؤه فيما يتعلق بالقضايا الأخرى .

٩ - وتحدث ممثل الدانمرك بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها فقال إنه لا يعتقد أن الاختصاصات المقترحة يمكن أن تناقش مناقشة معقولة في هذه الدورة لتوفر الوثائق في وقت متأخر . إلا أنه سوف يعلق على تقرير الأمانة ،

ويأمل أن يشكل هذا أساسا للاتفاق بشأن الاختصاصات في الجزء الاول من الدورة الاربعين بحيث يمكن للفريق العامل أن يبدأ عمله في ربيع عام ١٩٩٤ .

١٠ - إن الانفاق العسكري العام انخفض بنسبة ٥ في المائة في الفترة بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩١ ، وهي نسبة لا ترقى إلى المقدار المتوقع في أعقاب انتهاء الحرب الباردة . وتدني الانفاق العسكري في البلدان النامية غير متكافئ وقد يكون ملحوظا ، في بعض المجالات ، بسبب المصاعب الاقتصادية ، ولا ينبغي لهذا التدني أن ينعكس اتجاهه عند ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ثانية . وأضاف أن انخفاض النفقات العسكرية سيعود ، فيما يرجح ، بالفائدة على جميع البلدان والمناطق من حيث أنه يتيح إعادة توزيع الموارد لأغراض التنمية . لكن التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح تترتب عليه أيضا آثار الاقتصاد الكلي والاجتماعي ، كما يتطلب مجموعة من الاجراءات المختلفة ، وإن تقرير أمانة الأونكتاد يشكل مساهمة قيمة في بحث هذه المسألة .

١١ - وأضاف أنه ينبغي للفريق العامل المخصص أن يركز على مجالين هما: الآثار ذات الطابع الاقتصادي الكلي والاجتماعي لنزع السلاح والجوانب الاقتصادية للتحويل . وقال إن الفريق العامل يتيح امكانية إجراء تبادل متعدد الأطراف للخبرات ، وقد يتمكن من إجراء دراسات عن الخبرات القطرية فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على نزع السلاح والتحويل وخفض العاملين في المجال العسكري .

١٢ - وحث المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (باكستان) الحكومات على تركيز جهودها على التطورات الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحويل الموارد التي كانت مخصصة حتى الآن للدفاع . وقال إن هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود متعددة الأطراف وغير تمييزية من أجل تحقيق تقدم بشأن مجموعة قضايا نزع السلاح . وانه ينبغي خفض نفقات الدفاع في البلدان المتقدمة إذ أنها تحد من قدرة هذه البلدان على تقديم المعونة ، وتسهم في احداث التضخم الذي يُنقل إلى البلدان النامية من خلال النظم النقدية والتجارية . كذلك ينبغي تخصيص الأموال التي تنجم عن التخفيض ، للتنمية بطريقة غير تمييزية . فهذا من شأنه تيسير إنشاء صندوق خاص لنزع السلاح والتنمية تحت رعاية الأمم المتحدة . وقال إنه يعتقد أن هذه الاقتراحات تتمشى إلى حد كبير مع المقترحات الواردة في الاختصاصات المقدمة من الأمانة .

١٣ - وقال ممثل المكسيك إن بلدانا كثيرة تكتشف أن نزع السلاح يمكن أن يكون مهمة مكلفة . ففي البلدان التي كانت سابقا أعضاء في حلف وارسو ، على سبيل المثال ، كان التحول إلى نظام الاقتصاد السوقي يحصل على الموارد المالية اللازمة له من صادرات القطاع العسكري أساسا لأن هذا القطاع كان يحوز أفضل أنواع التكنولوجيا قدرة على

المنافسة في هذه البلدان . وأردف ان المكسيك مهتمة بإنشاء الفريق العامل المخصص لتحقيق توافق دولي في الآراء بشأن التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح الموجه نحو التنمية ، لا سيما تنمية البلدان النامية . ولمّا كان يتعين بحث التحويل بطريقة متعددة التخصصات ، يلزم أن تكون هناك شفافية في تحويلات الأسلحة الأمر الذي يعني أنه سيتعين على الفريق العامل أن يستخدم سجل الأمم المتحدة .

١٤ - ورحب ممثل نيجيريا بإنشاء الفريق العامل المخصص ، وقال إنه يعتبر الاختصاصات المقترحة تتجه الوجهة السليمة . وأضاف أن للأونكتاد دورا يلعبه فيما يتعلق بالجوانب التجارية والانمائية للتكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح . وان بلده على استعداد للاشتراك بشكل فعال في الفريق العامل . ولو انه بالنظر إلى محدودية موارد الدول الأعضاء والأمانة لا يعتبر الوقت ملائما لإجراء مناقشة كاملة لهذه المسألة . ومن ثم فإن إنشاء الفريق العامل المخصص يمكن أن يؤخر لحين تختتم الأفرقة العاملة الأخرى أعمالها .

١٥ - وقال ممثل الصين إنه ، وفقا لالتزام كرتاخينا ولتوجهات عمل الأونكتاد ، ينبغي للفريق العامل المخصص أن يمنح الأولوية لتوجيه التكيف الهيكلي لغرض الانتقال إلى نزع السلاح الموجه نحو التنمية . وينبغي له أن يخدم مصالح البلدان النامية على الصعيد الدولي بتعزيز التدفقات المالية ، وتقديم المساعدة الانمائية وتخفيف عبء الدين ونقل التكنولوجيا . وينبغي أن يتوخى بدقة أهداف الأونكتاد وأن يدمج عمله في صلب قضايا التجارة والتنمية ، وأن يتفادى الازدواج مع أعمال الوكالات الأخرى .

١٦ - وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إنه نظرا لأن واردات البلدان النامية من الأسلحة تسهم في ديونها الخارجية ، فإن خفض النفقات العسكرية يمكن أن يسهم مساهمة هامة في تنميتها . ولذا فإنه يحث الدول الكبرى على المساعدة في نزع فتيل التوترات الاقليمية . إلا أن هناك أدلة تشهد على توريد الأسلحة للبلدان النامية من جانب المجمعات العسكرية - الصناعية في البلدان الصناعية . وقال إن اضفاء الشفافية على مبيعات الأسلحة سيتيح امكانية خفضها . غير أنه لا جدوى في التفاوض بشأن نزع السلاح إذا لم تبذل جهود من أجل القضاء على الأسباب الجذرية لسباق التسلح: ينبغي الاهتداء إلى أشكال جديدة من علاقات الأمن تقلل من صنوف عدم المساواة والظلم بغية تعزيز السلم والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية . وينبغي تخصيص بعض الوفورات في النفقات العسكرية لتحويل صناعات الدفاع إلى الاستخدامات المدنية .

١٧ - وقال ممثل استراليا إنه وان كان يرى قيمة كبيرة في دراسة التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح فإنه ينبغي اتباع نهج حذر فيما يتعلق بالاختصاصات المقترحة للفريق العامل المخصص . فللأونكتاد موارد محدودة تستخدم في أعمال الأفرقة العاملة واللجان الدائمة الأخرى . ومع ذلك فإنه يعتقد أن هناك دورا واضحا يتعين على الأونكتاد أن يلعبه بشأن البندين الفرعيين (أ) و(ب) من الاختصاصات المقترحة ، وإن كان لا بدّ من تفادي الازدواج مع أعمال الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة .

[يستكمل فيما بعد حسب الاقتضاء]